الأمم المتحدة

A/HRC/16/73

الجمعية العامة

Distr.: General
15 December 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند ١ من جدول الأعمال
المسائل التنظيمية والإجرائية

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن تنفيذ الفقرة ٣ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١/١٥ بشأن متابعة تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في حادثة أسطول الإغاثة الإنسانية

موجز

يتضمن هذا التقرير معلومات عن حالة تنفيذ الفقرة ٣ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١/١٥ بشأن متابعة تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في حادثة أسطول الإغاثة الإنسانية.

١- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١/١٥ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقد أيَّد المجلس، في الفقرة ٣ من ذلك القرار، الاستنتاجات التي تضمنها تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق المُكلفة بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية على أسطول السفن المُحمَّلة بالمساعدات الإنسانية (A/HRC/15/21). ويطلب القرار أيضاً من جميع الأطراف المعنية أن تكفل التنفيذ الفوري لتلك الاستنتاجات. وفي الفقرة ٥ من القرار نفسه، طلب المجلس أيضاً إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تُقدِّم تقريراً عن حالة تنفيذ الفقرة ٣ من ذلك القرار إلى المجلس في دورته السادسة عشرة.

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مذكرات شفوية إلى البعثتين الدائمتين لإسرائيل وتركيا وإلى بعثة المراقب الدائم لفلسطين، تطلب فيها معلومات عن أي خطوات اتخذتها حكومة كل منها أو تعتزم اتخاذها أو تكون على عِلم بها بأي شكل آخر فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ٣ من قرار المجلس ١/١٥.

٣- وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن قد ورد أي رد من البعثة الدائمة لإسرائيل أو بعثة المراقب الدائم لفلسطين.

٤- وفي رد مؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجَّه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أعربت حكومة تركيا عن اهتمامها القوي بضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي التي ارتُكبت في سياق الهجوم على أسطول المساعدة الإنسانية، حسبما خلص إليه تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق. ولهذه الغاية، أبدت حكومة تركيا استعدادها للمساهمة في اتخاذ إجراءات من قِبل مجلس حقوق الإنسان. وإذ لاحظت حكومة تركيا أن الاستنتاجات التي وردت في تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق والتي أيَّدها مجلس حقوق الإنسان في الفقرة ٣ من قراره ١/١٥ هي استنتاجات موجَّهة إلى إسرائيل، فقد أعربت عن استعدادها لمساعدة إسرائيل على تنفيذ تلك الاستنتاجات إذا ما قررت إسرائيل أن تتخذ إجراءات في هذا الشأن.

٥- وتأسف تركيا لعدم تعاون إسرائيل مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في حادثة أسطول الإغاثة الإنسانية، وهي تنظر إلى عدم التعاون هذا باعتباره وسيلة لتأخير الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان المساءلة عن الانتهاكات. كما تأسف تركيا لأن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد أشار، في لقائه بالعسكريين الإسرائيليين الذين ارتكبوا الاعتداءات على سفينة "مرمرة"، إلى ما يتحلون به من "روح مهنية" و"بطولة" و"انضباط".

٦- وتشير حكومة تركيا، في ردها، إلى الشكاوى التي قُدمت ضد إسرائيل إلى مكتب المدعي العام في اسطنبول، من قِبل الناجين من الاعتداء على أسطول المساعدة الإنسانية فضلاً عن أفراد أُسر من قُتلوا في تلك الحادثة. وهي تلاحظ أن عمل المدعي العام لا يزال في مرحلة التحقيق وأنه قد يُفضي إلى إقامة دعاوى قانونية ضد أولئك المسؤولين الإسرائيليين الذين يُعتبرون مسؤولين عن ذلك الاعتداء. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت حكومة تركيا باهتمام أن دعاوى قانونية مماثلة قد رُفعت في إسبانيا والمملكة المتحدة ضد مسؤولين إسرائيليين، فضلاً عن شكوى قدمتها مجموعة من المنظمات غير الحكومية إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية باسم من قُتلوا وجُرحوا خلال الاعتداء. وتُعيد حكومة تركيا تأكيد التزامها بضمان وضع حد للإفلات من العقاب عن الانتهاكات المُرتكبة نتيجة للاعتداء على أسطول المساعدة الإنسانية، كما تُكرر توقعها بأن حكومة إسرائيل سوف تُسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

٧- وأخيراً، تُسجِّل حكومة تركيا أن مجال اختصاص فريق التحقيق الذي أنشأه الأمين العام يختلف عن مجال اختصاص البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. وهي تلاحظ أن عمل فريق التحقيق يمثل عملية سياسية، في حين أن البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق قد كُلِّفت بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي. وتُعرب تركيا عن قلقها إزاء تحريف ولاية البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق وتؤكد من جديد سلطة وولاية مجلس حقوق الإنسان فيما يتصل بالتصدي لانتهاكات قانون حقوق الإنسان. وتشير حكومة تركيا كذلك إلى تعاونها مع كل من فريق التحقيق والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في حادثة أسطول الإغاثة الإنسانية.

٨- وبالنظر إلى قِصر المدة الفاصلة بين اعتماد القرار في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والأجل المُحدد لتقديم هذا التقرير، فسوف تُقدِّم المفوضة السامية في الوقت المناسب ما يتوفر من معلومات مُحدَّثة ذات صلة بالتطورات الهامة فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ٣ من قرار المجلس ١/١٥.